

Distr.: General
22 July 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٧٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة

الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة
الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

في أثناء الفترة قيد الاستعراض، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعيها الوزاريين الثامن عشر والتاسع عشر، وقامت بتنظيم حلقة دراسية دون إقليمية عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في وسط أفريقيا. وواصلت اللجنة، عن طريق مكتبها، رصد التطورات السياسية والأمنية في المنطقة.

* A/58/150.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	أولا - مقدمة
٣	٤	ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة
٤	١٨-٥	ثالثا - اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة
٩	١٩	رابعا - برنامج الأنشطة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤
٩	٢٠	خامسا - المسائل الإدارية والمالية
١٠	٢٢-٢١	سادسا - الاستنتاجات والملاحظات

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٨٨/٥٧، المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والمعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا"، قامت الجمعية العامة، في جملة أمور، بالتأكيد من جديد على تأييدها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تخفيف حدة التوترات والصراعات وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا. وأكدت من جديد أيضا تأييدها لبرنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة في اجتماعها التنظيمي الذي عُقد في ياوندي، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ (انظر A/47/511).

٢ - وبموجب القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام، عملا بقرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨)، أن يقدم إلى الدول الأعضاء في اللجنة الدعم اللازم لإنشاء وتيسير عمل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، الذي أنشأه في عام ١٩٩٩ رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وآلية الإنذار المبكر في وسط أفريقيا. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة بما يكفل تمكينها من الاضطلاع بالجهود التي تبذلها، وطلبت إليه أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

٣ - وهذا التقرير مقدم امتثالا لذلك الطلب. وهو يغطي الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة الأمم المتحدة منذ تقديم التقرير السابق (A/57/161).

ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة

٤ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت إدارة شؤون نزع السلاح، التي تؤدي دور أمانة اللجنة، بمساعدة اللجنة في تنظيم اجتماعين وزاريين، وحلقة دراسية عن الاضطلاع في وسط أفريقيا بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠٢ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. كما استمرت الإدارة في تزويد اللجنة بالدعم الاستشاري والفني والتقني، والتعاون مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فيما يتعلق بالمسائل التي تشترك اللجنة في الاهتمام بها، ولا سيما المسائل المتصلة بالسلام والأمن. وقامت الإدارة، من خلال مركزها الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بتقديم المساعدة إلى اللجنة فيما يتعلق بوضع برنامج للأنشطة مدته عامان تضطلع به الدول الأعضاء في اللجنة في الفترة من

أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى أيار/مايو ٢٠٠٥، من أجل تنفيذ برنامج العمل في بلد كل منها وعلى الصعيد دون الإقليمي.

ثالثاً - اجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة

٥ - في الاجتماع الوزاري الثامن عشر، الذي عُقد في بانغي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢، رحبت اللجنة، في أثناء استعراضها للحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في دولها الأعضاء، بالتطورات الإيجابية التي طرأت في أنغولا، ولا سيما التوقيع، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، على مذكرة تفاهم لاتفاق إضافي لبروتوكول لوساكا لوقف الأعمال الحربية وتسوية المسائل العسكرية العالقة بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وأشادت اللجنة بالحكومة لما بذلته من جهود جديدة بالثناء من أجل تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية السلام والمصالحة الوطنية والتعمير. بيد أنها أعربت عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية في البلد، ولا سيما إزاء وجود أعداد كبيرة من المشردين الذين يواجهون مشاكل سوء التغذية وسوء التغطية الصحية، وناشدت المجتمع الدولي أن يزيد المساعدة التي يقدمها للحكومة زيادة كبيرة.

٦ - وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، أعربت اللجنة عن عميق قلقها إزاء تردي الأحوال المعيشية للشعب البوروندي، وانعدام الأمن على نطاق واسع بسبب استمرار الهجمات التي يتعرض لها السكان المدنيون والهياكل الأساسية الاقتصادية. وأشادت اللجنة بالجهود التي بذلها فريق الوساطة لتحقيق وقف إطلاق النار وإعادة إرساء السلام في بوروندي، وشجعت الفريق على مواصلة هذه الجهود في سياق عملية سلام أروشا. ورحبت اللجنة بإنشاء المؤسسات الانتقالية بصورة تدريجية، وأعربت عن دعمها للجهود التي تبذلها حكومة بوروندي وجميع أبناء بوروندي الذين يسعون إلى تحقيق سلام دائم. ودعت اللجنة بلدان المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، وبخاصة بلدان منطقة البحيرات الكبرى، إلى الضغط على الجماعات المسلحة حتى تُبرم اتفاقات لوقف إطلاق النار، ومساعدة أهالي بوروندي على إقرار السلام من جديد عن طريق الحوار والمصالحة، وإلى الامتناع عن تقديم أي مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للمتمردين. ووجهت اللجنة نداء ملحا إلى المجتمع الدولي، ولا سيما إلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل تقديم دعم ملموس لجهود السلام وتحسين الظروف المعيشية لشعب بوروندي.

٧ - وفيما يتعلق بالوضع في الكاميرون، أعربت اللجنة عن ترحيبها بمناخ السلام والاستقرار السائد في هذا البلد. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمها وفد الكاميرون فيما يتعلق بالحالة القائمة بين الكاميرون ونيجيريا بشأن باكاسي، ودعت الطرفين إلى

الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يُزيد حدة التوتر، انتظاراً لصدور قرار محكمة العدل الدولية، كما دعت البلدين إلى احترام قرار المحكمة.

٨ - وفيما يتعلق بالوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، أعربت اللجنة عن ترحيبها بالتطورات الإيجابية التي طرأت فيما يتعلق بالوضع السياسي والأمني في هذا البلد، ومن ذلك تواصل الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة والعودة التدريجية للاجئين المدنيين والعسكريين. بيد أنها أعربت عن قلقها إزاء هشاشة الأوضاع الأمنية العامة، ولا سيما انتشار الأسلحة الخفيفة بشكل أدى إلى زيادة أنشطة العصابات وقطاع الطرق، وكذلك استمرار التوترات على الحدود مع تشاد. كما أبدت اللجنة قلقها إزاء الصعوبات الاقتصادية والمالية التي يواجهها هذا البلد. وكررت في هذا الصدد نداءها الملح إلى المجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز من أجل تقديم الدعم المالي اللازم لجمهورية أفريقيا الوسطى حتى تتمكن من حل مصاعبها المالية، وهو ما يشكل شرطاً أساسياً لتحقيق السلام والأمن والتنمية.

٩ - وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو، رحبت اللجنة بتحسين الأوضاع العامة في مجالي السلم والأمن، وبالعودة التدريجية للاجئين والمشردين داخلياً، واستمرار جمع الأسلحة وعملية تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وإجراء الانتخابات العامة دون وقوع أي أحداث. بيد أنها أعربت عن قلقها إزاء الأعمال الإرهابية التي ارتكبت مؤخراً في منطقة بول، وضواحي برازافيل. كما أبدت قلقها إزاء الصعوبات المالية التي تصطدم بها برامج جمع الأسلحة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ووجهت في هذا الصدد نداء ملحاً إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة لجمهورية الكونغو حتى يتسنى لها مواجهة تلك التحديات، وكفالة إعادة إقرار السلام الدائم والظروف المواتية لتحقيق التنمية في البلد على أساس من التوافق.

١٠ - وفيما يتعلق بالوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحاطت اللجنة علماً مرة أخرى بالشواغل الأساسية لحكومة هذا البلد وشعبه، التي تنصب على ما يلي: الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي ترتكب هناك، ولا سيما المذابح التي شهدتها كيسانغاني وبونيا مؤخراً؛ وضرورة نزع الصبغة العسكرية عن مدينة كيسانغاني بسرعة؛ واستمرار الانتهاكات للسيادة الوطنية لهذا البلد وسلامة أراضيه؛ والمعارك التي تشارك فيها قوات المتمردين وغيرها من الجماعات المسلحة في شرق البلد وشماله الشرقي، والصدامات التي تنشب بين الجماعات العرقية، وتدهور الحالة الإنسانية وتحركات القوات في شرق البلد، وانتهاك اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية؛ واستمرار النهب المنظم

والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في الجزء المحتل من البلد. ووجهت اللجنة نداء إلى جميع الأطراف من أجل احترام كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ناشدت المجتمع الدولي تقديم المساعدة في إنفاذ عملية السلام، ولا سيما في المجالات المتعلقة بترع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة توطينها وإدماجها، وسحب جميع القوات الأجنبية بشكل كامل ومنظم.

١١ - وفيما يتصل بالحالة في تشاد ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية، رحبت اللجنة بمناخ السلام والاستقرار السائد في هذه البلدان. كما رحبت بالتوقيع في تموز/يوليه ٢٠٠٢ على اتفاق السلام بين رئيسي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يبشر بقرب انتهاء الصراع الدائر بين البلدين. وأشادت الدولة باعتقال بعض دول المنطقة الفرعية لمرتكبي أعمال الإبادة في رواندا، ووجهت نداء ملحا إلى الدول الأخرى في المنطقة بأن تحذو حذوها لكي يتم تقديم المجرمين المسؤولين عن أعمال الإبادة في رواندا إلى العدالة.

١٢ - وحسب المشار إليه أعلاه، قامت اللجنة أيضا في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بتنظيم حلقة دراسية دون إقليمية عن القيام في وسط أفريقيا بتنفيذ برنامج العمل المعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وقد تمثلت أهداف الحلقة الدراسية فيما يلي:

- ١' استعراض المبادرات التي اضطلعت بها الدول الأعضاء في اللجنة تنفيذاً لبرنامج العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- ٢' تحديد العوائق والتحديات الرئيسية؛
- ٣' تحديد مجالات أولويات الأنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والمجالات التي تلزم فيها المساعدة الدولية؛
- ٤' وضع برنامج للأنشطة ذات الأولوية بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل داخل منطقة وسط أفريقيا في العامين المقبلين؛
- ٥' النظر في إمكانية القيام في إطار أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بإنشاء آلية إقليمية للموامة بين الجهود التي تبذلهافرادى الدول الأعضاء وتنسيقها، والإشراف على تنفيذ برنامج العمل.

١٣ - وفي ختام الحلقة الدراسية، اعتمدت اللجنة برنامجاً للأنشطة مدته عامين من المقرر الاضطلاع به على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وقد حدد برنامج الأنشطة مجالات الأولوية التالية:

- ١' إنشاء لجان/هياكل وطنية للتنسيق بين السياسات الوطنية الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- ٢' جمع وتدمير الأسلحة؛
- ٣' تحديث القوانين والقواعد والإجراءات الوطنية المتعلقة بحمل واستخدام وصنع وبيع الأسلحة والذخائر، وتعزيز تلك التشريعات والمواءمة بينها؛
- ٤' تعزيز قدرات مؤسسات الأمن فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة؛
- ٥' النهوض بالشفافية في مجال الرقابة على الأسلحة الصغيرة، عن طريق إنشاء سجلات وبنوك بيانات وطنية للأسلحة؛
- ٦' النهوض بمشاركة المجتمع المدني في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتداولها؛
- ٧' تعزيز التعاون عبر الحدود في مجال مراقبة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد أرفق تقرير الحلقة الدراسية بالتقرير المتعلق بالاجتماع الوزاري التاسع عشر للجنة (انظر (A/57/823-S/2003/610).

١٤ - وفيما يتعلق بالاجتماع الوزاري التاسع عشر، أشارت اللجنة إلى التقدم الذي أحرز في معظم الدول الأعضاء، ولا سيما أنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو. وأعربت عن ترحيبها للانتقال السلمي للرئاسة في بوروندي من الرئيس السابق بيير بويويا إلى الرئيس دوميتيان ندانداي؛ وبالتوقيع في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على اتفاقات لوقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي وثلاث من الجماعات المتمردة؛ وعودة بعض قادة الجماعات المتمردة إلى بوجمبورا. بيد أن اللجنة أعربت مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء تدهور ظروف معيشة السكان، ولا سيما استمرار الجماعات المسلحة في شن الهجمات ضد المدنيين والهياكل الأساسية الاقتصادية. ودعت اللجنة بلدان منطقة وسط أفريقيا، ولا سيما بلدان منطقة البحيرات الكبرى إلى الضغط على جماعات المتمردين حتى تبرم اتفاقاً لوقف

إطلاق النار مع الحكومة، وإلى مساعدة شعب بوروندي على إقرار السلام عن طريق الحوار والمصالحة، وإلى الامتناع عن تقديم المساعدة المباشرة أو غير المباشرة إلى جماعات المتمردين.

١٥ - وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أعربت اللجنة عن ترحيبها بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها السلطات الجديدة، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٥ آذار/مارس، ولا سيما تعيين رئيس وزراء يلقي قبولا من الجميع، وتشكيل حكومة انتقالية تتألف من الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة في البلد، وسداد المتأخرات من مرتبات الموظفين، التي ساهمت في سقوط النظام السابق، وإعادة الأمن تدريجيا في بانغي. كما رحبت بالتحسن الذي طرأ على العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. بيد أنها لاحظت أن البلد ما زال يواجه صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة. واعتمدت اللجنة في هذا الصدد إعلانا دعت فيه، ضمن أمور أخرى، المجتمع الدولي، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز والشركاء الإنمائيون لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى زيادة المساعدة التي يقدمها، حتى يتمكن ذلك البلد من تجاوز الخراب والدمار اللذين حاقا به لسنوات عديدة بسبب الصراعات المسلحة المستمرة.

١٦ - وأشارت اللجنة إلى التقدم الذي أحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ التوقيع في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على اتفاقين للسلام بين حكومتها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وحكومتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وإصدار الدستور الانتقالي في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وتنصيب الرئيس جوزيف كابيلا رئيسا انتقاليا في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. بيد أن اللجنة أعربت عن قلقها العميق إزاء استئناف أعمال القتال مؤخرا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في إيتوري، وفي شمال وجنوب كيفو؛ والمذابح والانتهاكات الجماعية الأخرى لحقوق الإنسان في إيتوري؛ وتدهور الحالة الإنسانية في الجزء الشرقي من البلد، وعدم كفاية ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة للحالة في الميدان.

١٧ - وناشدت اللجنة الأطراف المعنية كافة أن تحترم جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية احتراما كاملا، ووجهت نداء إلى المجتمع الدولي من أجل مواصلة دعمه لعملية السلام في هذا البلد، وتوفير المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين، والاستجابة بسخاء للنداء العالمي من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي وجهته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك دعت اللجنة مجلس الأمن إلى تغيير ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تكون أكثر استجابة للحالة القائمة في الميدان.

١٨ - وقد رحبت اللجنة بالخطط الرامية إلى إيفاد بعثة تابعة لمجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة للتقييم المشتركة بين الوكالات إلى المنطقة في مطلع حزيران/يونيه. وأعربت عن أملها في أن يؤدي إيفاد البعثة المشتركة بين الوكالات إلى إنشاء مكتب فرعي للأمم المتحدة في وسط أفريقيا ليقوم بالتنسيق بين بعثات حفظ السلام وتنسيق الجهود التي يبذلها مختلف ممثلي الأمين العام في المنطقة. كما أعربت عن أملها في أن ينظر مجلس الأمن جدياً في إشراك جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في المؤتمر الدولي المقبل بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وتحقيقاً لذلك الغرض، كلفت اللجنة أمانة الجماعة الاقتصادية بالعمل على نحو وثيق للغاية مع سفراء دول الجماعة لدى الأمم المتحدة من أجل كفالة مراعاة شواغل المنطقة عند إعداد اختصاصات البعثتين المذكورتين.

رابعاً - برنامج الأنشطة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

١٩ - سيجري وضع تفاصيل برنامج أنشطة اللجنة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في الاجتماع الوزاري العشرين، المقرر عقده في مالابو في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

خامساً - المسائل الإدارية والمالية

٢٠ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الجمعية العامة، في إطار الميزانية العادية، في تمويل الاجتماعين الوزاريين، في حين تم تمويل الحلقة الدراسية دون الإقليمية المتعلقة بالقيام في وسط أفريقيا بتنفيذ برنامج العمل المعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، من الصندوق الاستئماني للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وساهمت حكومة الجمهورية التشيكية في عقد هذه الحلقة الدراسية بمبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم معهد دراسات الأمن في جنوب أفريقيا بمبلغ ٩ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف مشاركة ممثلي المجتمع المدني من المنطقة. ويعرب الأمين العام عن تقديره البالغ لهذه التبرعات. ونظراً للمعوقات المالية الشديدة التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير، فقد اضطرت اللجنة إلى إلغاء حلقة عمل تتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وصك الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. وكان من المزمع عقد حلقة العمل هذه في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بتكلفة تقدر

بمبلغ ٢٧٠ ١٠٩ دولار. وتبذل حاليا جهود من أجل التماس تبرعات من الدول الأعضاء المهتمة بالأمر من أجل تمكين اللجنة من عقد حلقة العمل هذه في المستقبل القريب. ويكرر الأمين العام مناشدته للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من أجل التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني حتى تتمكن اللجنة من تنفيذ برنامج عملها السنوي بالكامل.

سادسا - الاستنتاجات والملاحظات

٢١ - ما زالت اللجنة تؤدي دورا حيويا في العمل على إرساء السلام والأمن في وسط أفريقيا. كما تواصل العمل كمنتدى للتشاور وتبادل المعلومات والاقتراحات بانتظام فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في المجالات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا. وتعلق الدول الأعضاء في اللجنة قيمة كبيرة وأهمية بالغة على استمرار وجود اللجنة.

٢٢ - ومنذ إنشاء اللجنة في عام ١٩٩٢، أدى الدعم المستمر الذي تقدمه الجمعية العامة لأنشطتها إلى تعزيز وتوثيق التعاون فيما بين بلدان وسط أفريقيا في المجالات المتعلقة بالسلام والأمن. على أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به إذا ما أريد تهئية الظروف المواتية للسلام الدائم ونزع السلاح والتنمية. ويتحتم على الدول الأعضاء في اللجنة أن تسعى بجد من أجل أن تصبح قوة دافعة لجميع مبادرات السلام والجهود المبذولة من أجل إرسائه في منطقتها. وما زال من المتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه السياسي والمالي والتقني والمادي من أجل العمل على إرساء السلام والأمن والاستقرار وتحقيق التنمية في وسط أفريقيا. وسيواصل الأمين العام من جانبه تقديم كل ما يمكنه من مساعدة.